

مؤتمر العمل العربي  
الدورة الثانية والأربعون  
الكويت - دولة الكويت  
18 - 25 ابريل / نيسان 2015  
و.م.ع.د.ع.د. / 42 / 6



# البند السادس

مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي  
حول الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي  
( جنيف ، يونيو / حزيران 2015 )

## **\*\* تقديم :**

أولاً : تعتزم منظمة العمل الدولية تنظيم اجتماعات الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 كالمعتاد وذلك في مقر قصر الأمم ومقر مكتب العمل الدولي بجنيف خلال الفترة 1-13 يونيو / حزيران 2015 ، على أن يتم عقد اجتماعات الفرق الثلاثة ( حكومات – أصحاب عمل – عمال ) خلال اليوم الذي يسبق يوم افتتاح أعمال المؤتمر ، وبالتالي يخصص يوم الأحد الموافق 31 مايو / أيار 2015 لعقد اجتماعات الفرق الثلاثة من أجل انتخاب هيئة مكاتبها وتقديم الترشيحات للمناصب واللجان المنختلفة المنبثقة عن المؤتمر وذلك لتمكين اللجان الفنية من مباشرة أعمالها بداية من اليوم الأول لانعقاد المؤتمر .

كما سيتم تنظيم اجتماعات المجموعات الإقليمية ومن بينها المجموعة العربية لتنسيق المواقف حول الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر وأية مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك وذلك يوم الأحد الموافق 31 مايو / أيار 2015 .

ثانياً : في إطار استمرارية جهود منظمة العمل العربية لدعم وتعزيز التنسيق والتعاون بين الوفود العربية الثلاثية وإيجاد المواقف العربية التوافقية حول الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 والتي تدخل ضمن أولويات واهتمامات المجموعة العربية وتدعيم التعاون البناء مع منظمة العمل الدولية لتحقيق المزيد من المكاسب لصالح المنطقة العربية في مجال العمل والعمال ، قام مكتب العمل العربي بإعداد وثيقة البند السادس من جدول أعمال الدورة (42) لمؤتمر العمل العربي ( الكويت ، 18 – 25 ابريل / نيسان 2015 ) بعنوان مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 وتتكون وثيقة الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية من الأقسام التالية :

## **\*\* القسم الأول :**

ويتضمن القسم الأول مجموعة من المقترحات وتطورات منظمة العمل العربية بشأن عقد الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية والأنشطة والفعاليات الأخرى التي سيتم تنظيمها على هامش اجتماعات الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 من حيث الإجراءات والترتيبات اللوجيستية والتنفيذية وأماكن ومواعيد انعقادها مع مشاريع جدول أعمال هذه الاجتماعات والوثائق الخاصة بها .

## **\*\* القسم الثاني :**

يتضمن القسم الثاني عرض موجز لأهم الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 وبعض المعلومات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تفعيل مشاركة الوفود العربية .

## **\*\* القسم الثالث :**

يحتوى القسم الثالث على استنتاجات الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي والوفود العربية المشاركة في اجتماعات الدورة (322) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي ( جنيف نوفمبر / تشرين الثاني 2014 ) .

**ثالثاً :** الأمر معروض على المؤتمر المقرر للتفضل بالإطلاع واتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن.

**أحمد محمد لقمان**

**المدير العام**

## القسم الأول

الاجتماع التسيقي وأنشطة المجموعة العربية

- جرت العادة أن يتم من خلال مكتب العمل العربي اتخاذ جميع الإجراءات والترتيبات اللوجيستية التنفيذية لتنظيم أنشطة واجتماعات المجموعة العربية الثلاثية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي في كل عام مع تقديم مقترحات بشأن موعد ومكان ومشروع جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية ، وكذلك الاجتماعات اللاحقة واجتماعات اللجان المنبثقة عنها إضافة إلى إعداد وتوفير جميع الوثائق المتعلقة بهذه الأنشطة .

- يتشرف المدير العام لمكتب العمل العربي بعرض مجموعة من المقترحات ضمن البند السادس من جدول أعمال الدورة (42) لمؤتمر العمل العربي بشأن الأعداد والتحضير للاجتماع السنوي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 ، وذلك على النحو التالي :

1- مشروع جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية .

2- تنظيم الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية اعتبارا من الساعة السادسة مساء يوم الأحد الموافق 31 مايو / أيار 2015 وذلك كالمعتاد في قاعة مجلس الإدارة بمقر مكتب العمل الدولي بجنيف .

3- عقد الاجتماع التنسيقي السنوي بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين في جنيف يوم الأحد الموافق 31 مايو/ أيار 2015 على أن يتم تحديد المكان والتوقيت المناسبين في وقت لاحق .

وسيتم مخاطبة أطراف الإنتاج الثلاثة ودعوتها لحضور الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية حسب التاريخ والمكان والتوقيت المحددين، وكذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة لعقد الاجتماع التنسيقي السنوي بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب بجنيف وذلك في وقت مبكر .

## مشروع جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية

تقترح منظمة العمل العربية أن يتم عقد الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية يوم الاحد الموافق 2014/5/ 31 بداية من الساعة السادسة مساءً في مقر مكتب العمل الدولي بجنيف (قاعة مجلس الإدارة) ، وفق جدول الأعمال التالي :-

### البند الأول: المسائل الإجرائية

رئاسة المجموعة العربية وتشكيل لجنة التنسيق ولجنة الصياغة.

البند الثاني: رئاسة الدورة ( 104 ) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.

البند الثالث: ضيوف شرف الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015.

البند الرابع: متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974، 1980

(أ) بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارساتها التعسفية والعنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية، وكذلك أثار الاستيطان الاسرائيلي على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

(ب) عقد ملتقى دولى للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015.

البند الخامس: التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية.

البند السادس: التعاون التقني والفنى لصالح الدول العربية .

البند السابع: الاصلاح الداخلى وحصص التوظيف العربية في منظمة العمل الدولية .

البند الثامن: اولويات التنمية المستدامة لما بعد 2015 في المنطقة العربية .

البند التاسع: الموقف من التصديقات على تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل الأفريقي بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي .



## **\*\* سير أعمال الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية**

### **البند الأول: رئاسة المجموعة العربية :**

إن رئاسة اجتماعات المجموعة العربية في هذه الدورة ستكون استناداً لما جرت عليه العادة والعرف لمعالي الوزير الذى سيتترأس الدورة (42) لمؤتمر العمل العربى ( الكويت ، ابريل / نيسان 2015 ) .

وسيتم خلال الجلسة الأولى لاجتماعات الوفود العربية دعوة معاليه لاستلام رئاسة الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية أو من ينوب عنه.

من جهة أخرى سيتم خلال الجلسة الأولى للمجموعة العربية تشكيل كل من لجنة التنسيق ولجنة الصياغة من السادة الوزراء وأعضاء الوفود العربية المشاركة في أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2015 وتشكيل فرق عمل ثلاثية لمتابعة أعمال اللجان الفنية المنبثقة عن هذه الدورة .

### **البند الثانى :**

#### **رئاسة الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولى والمناصب الأخرى المنبثقة عنه:**

من المعروف أنه طبقاً لنظام الدورىة بين الأقاليم الجغرافية الأربعة تتناوب تلك الأقاليم بالتوالى رئاسة المؤتمر ، علماً بأن الدورات السابقة كانت على النحو الآتى :-

1-الدورة (103) 2014 – الأرجنتين .

2- الدورة (102) 2013 – آسيا والباسفيك .

3- الدورة (101) 2012 – أمريكا اللاتينية ( جمهورية الدومينيكان )

4- الدورة (100) – أفريقيا ( الكاميرون ) .

5-الدورة (99) 2010 – أوروبا ( فرنسا ) .

وعليه فإن ادورة (104) لعام 2015 ستكون من نصيب أوروبا ولم يتضح لحينه الدولة التى ستتولى رئاسة هذه الدورة .

1- نائبى رئيس المؤتمر .

2- رئاسة الفرق .

3- رئاسة اللجنة التنظيمية .

4- رئاسة لجنة اعتماد العضوية .

5- رئاسة اللجنة المالية .

6- رئاسة اللجنة المالية .

7- رئاسة اللجان الفنية .

وفي هذا الصدد، في حال وجود رغبة لأي حكومة عربية الترشح لأي منصب من المناصب ، يرجى أن تبدي رغبتها مسبقا ومبكرا لشغل هذا المنصب، حتى تتمكن الوفود العربية من التنسيق ضمن المجموعات الإقليمية الأخرى وفرق العمل التي يشاركون فيها .

ولقد استقر العمل في الدورات السابقة لمؤتمر العمل العربى وكذلك لمجلس إدارة منظمة العمل العربية أن تبدي حكومة أو أكثر من الحكومات العربية رغبتها مسبقا لشغل أحد المناصب المذكورة أعلاه، حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة لدعم المرشحين العرب .



### البند الثالث :

#### **ضيوف شرف الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 :**

وفقا للمعلومات المتوفرة لدى مكتب العمل العربى ، من المتوقع أن يحل على الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 أكثر من ضيف شرف. ولم يتسنى لحين إعداد هذه الوثيقة المعرفة المؤكدة لضيوف الشرف لهذه الدورة.



### البند الرابع : متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعام 1974، 1980

(أ) بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارستها التفرقة العنصرية وانتهاكات الحريات

والحقوق النقابية وكذلك آثار الاستيطان الإسرائيلي على أوضاع العمال العرب في

فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

بناء على قرارات مؤتمر العمل العربى في دوراته السابقة والمتعلقة بتكليف منظمة العمل العربية بالاستمرار في متابعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية لأصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، سيتولى مكتب العمل العربى ، إعداد

التقريرين التاليين :

1- تقرير تحليلي لما سيرد في تقرير بعثة مكتب العمل الدولي التي ستزور فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى خلال شهر مارس / آذار 2015 وتوزيعه على الوفود باللغتين العربية والإنجليزية .

وسوف تقوم لجنة الصياغة المنبثقة عن المجموعة العربية بدراسة ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن الأوضاع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وكذلك التقرير التحليلي لمكتب العمل العربي وتقدم الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية والتي يتم إرسالها إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي .

2- تقرير بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

يتم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على المعلومات والبيانات والإحصاءات المتوفرة من وزارة العمل الفلسطينية والأمانة العامة للاتحاد العام لعمال فلسطين ووزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية العربية السورية ووزارة العمل في لبنان ، إضافة إلى تقارير دولية صادرة عن المنظمات والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، وترجمة التقرير إلى اللغات الثلاثة الفرنسية والإنجليزية والأسبانية وتعميمه على المشاركين .

**(ب) عقد ملتقى دولي للتضامن مع شعب وعمال فلسطين على هامش أعمال الدورة**

### **(104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015.**

في حالة إذا ما اعتمد مؤتمر العمل العربي في الدورة (42) لعام 2015 قرارا بخصوص فلسطين. يتضمن (ضمن أمور أخرى) عقد ملتقى دولي للتضامن مع شعب وعمال فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015، يكلف مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف بإجراء الاتصالات المناسبة مع الجهات المعنية واتخاذ التدابير والترتيبات التنفيذية لتنظيم هذا الملتقى في أحسن الظروف وتحديد الموعد والمكان في وقت لاحق .

وسيتم إجراء مزيد من التشاور والتنسيق والتعاون بين المنظمة والجهات الفلسطينية المعنية لتوفير أفضل السبل لإنجاح هذا الملتقى الدولي للتضامن مع شعب وعمال فلسطين، وتحقيق النتائج

المرجوة منه والقيام بكافة الإجراءات وتوزيع الدعوات ... إلخ وكذلك إقامة حفل استقبال على شرف المشاركين في هذا النشاط الهام .



### البند الخامس:

#### **التوسيع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية :**

قد يكون من المفيد التأكيد على ضرورة التذكير باستمرار المطالبة بالتوسع في استخدام اللغة العربية في أعمال منظمة العمل الدولية وذلك سواء من خلال الاتصالات المباشرة مع السيد المدير العام لمكتب العمل الدولي أو المراسلات الموجهة لمنظمة العمل الدولية أو من خلال مداخلات السادة الأعضاء العرب سواء كان ذلك في اجتماعات اللجان أو في الجلسات العامة للمؤتمر ومجلس الإدارة .

أن منظمة العمل العربية مستمرة في مخاطبة المدير العام لمكتب العمل الدولي للتأكيد في كل مرة على حاجة المجموعة العربية إلى المزيد من التوسع في استخدام اللغة العربية في أعمال ووثائق المؤتمر سواء في الجلسات العامة أو في اللجان مع رغبة المجموعة العربية في أن يتم مستقبلاً ترجمة كافة التقارير المعروضة للنقاش ومشاريع الصكوك والاستنتاجات والتعديلات والتقارير المعتمدة والدراسة الاستقصائية للجنة الخبراء وآخر هذه المراسلات تمت في شهر نوفمبر / تشرين الثاني وذلك بناء على نتائج الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي للمشاركين في الدورة (322) للمجلس .



### البند السادس : التعاون التقني والفني لصالح الدول العربية :

في إطار التحركات العربية لدعم وتعزيز التعاون البناء القائم بسن منظمة العمل الدولية والبلدان العربية بالتنسيق مع منظمة العمل العربية فقد التقى الوفد العربي الثلاثي الذي ضم عدد من أعضاء مجلس إدارة منظمة العمل العربية والأعضاء العرب الأصيلين بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى جانب معالي المدير العام لمكتب العمل العربي مع السيد المدير العام لمكتب العمل الدولي ( جنيف ، نوفمبر / تشرين الثاني 2012 ) بشأن دعم وتفعيل برامج التعاون الفني لصالح البلدان العربية في مختلف مجالات العمل ذات الأولوية وفق احتياجات المنطقة العربية في المرحلة القادمة حيث تم تحديد مجموعة من الأنشطة يتم تنفيذها لصالح البلدان العربية وذلك

بالتنسيق والتعاون المشترك بين منظمى العمل العربية والدولية وقد تم بالفعل تنفيذ جزء من هذه المشروعات خلال الفترة 2013 – 2014 والجهود متواصلة لتنفيذ المزيد منها .

### **\*\* البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة :**

لقد تضمن تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المقدم إلى الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 بعنوان " وضع عمال الأراضي العربية المحتلة " وصفاً دقيقاً لحقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية المأسوية التي يعيشها العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة وما يجري على أرض الواقع بسبب استمرارية وترسيخ الممارسات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي وتأثيراتها السلبية على التنمية والتشغيل وحقوق الإنسان وكرامة العمال . ويشير التقرير إلى أن زيارة بعثة تقصي الحقائق عام 2014 جرت في وقت حرج لمحادثات السلام التي شهدت تكثيف النشاط الاستيطاني وتفاقم العنف في الضفة الغربية وحالة التشاؤم من قلة نتائج هذه المرحلة من عملية السلام مع الإعلان عن مزيد من الخطط التوسعية في اتجاه فصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية وبالتالي قطع التواصل الجغرافي اللازم لإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء ، وأن مفاوضات السلام لم يكن قد بقي منها أثر يذكر أيضاً أشار التقرير إلى أن معدل النمو الفلسطيني شهد مزيداً من التراجع وتفاقم معدلات البطالة خلال عام 2013 وبوجه خاص في غزة حيث ما يزيد عن 80% من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية في الوقت الذي تراجع فيه إلتزام البلدان المانحة بالإضافة إلى الأزمات المالية الناتجة عن التهديدات المتكررة لسلطات الاحتلال بعدم تحويل إيرادات الضرائب التي تعود إلى فلسطين .

ومن ضمن الاستنتاجات الهامة الواردة في تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المشار إليه أعلاه أنه : إذا لم يتم إزالة القيود الكثيرة المفروضة على النشاط الاقتصادي الناجمة عن الاحتلال فمن غير الممكن توقع أي تحسن مستدام في وضع العمال وأصحاب العمل في فلسطين .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي لعام 2014 حول وضع عمال الأراضي المحتلة جاء فيها التأكيد على ضرورة صياغة الاستنتاجات الواردة في التقرير في شكل خطة عمل يتم تمويلها وتنفيذها بالأساس من منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع الجهات العربية والإقليمية والدولية المانحة وتحديد المسؤوليات وأدوار مختلف الأطراف القادرة على تنفيذ جزء من هذه الخطة حتى لا تبقى الملاحظات الختامية والاستنتاجات كالمعتاد حبراً على ورق .

وقد تم تزويد المدير العام لمكتب العمل الدولي بنسخة من ملاحظات المجموعة العربية على هذا التقرير باللغتين العربية والإنجليزية على أمل أن تجد طريقها للتنفيذ وفق التوجهات التي عبر عنها المدير العام في خطابه إلى منظمة العمل العربية بتاريخ 29 يوليو / تموز 2013 .

وفي إطار الجهود المبذولة من منظمة العمل الدولية للمساهمة في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وتحسين الأوضاع العمالية تم تصميم برنامج معزز للتعاون الفني من أجل الأراضي العربية المحتلة وبوجه خاص في فلسطين وتتواصل الجهود لتنفيذه ومتابعته منذ بضعة سنوات حيث تتم المتابعة وتقييم مدى التقدم المحرز في هذا الشأن من خلال عرض تقرير سنوي على دورة نوفمبر / تشرين الثاني من كل عام لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي ويتمثل في وثيقة البند السابع من جدول الأعمال بالنسبة للدورة الحالية رقم (322) ضمن قسم وضع السياسات / جزء التعاون التقني .

وتقدم وثيقة هذا البند تقييماً لمدى التقدم المحرز وعمليات تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق تنفيذ البرنامج المعزز بالتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة الفلسطينية وذلك منذ آخر تحديث في شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2013 مع أبراز الإجراءات الأساسية التي تتخذها المنظمة في هذا الشأن والخطوات القادمة.

وتضمنت وثيقة هذا البند معلومات أساسية عن تدخل منظمة العمل الدولية المخطط لها في سياق البرنامج والمبادرات الجارية لمعالجة وضع العمال في ضوء تفاقم عدم الاستقرار السياسي وتعليق إسرائيل لمفاوضات السلام بعد الإعلان عن اتفاق المصالحة الفلسطينية وتصاعد النزاع وسفك الدماء بإطلاق إسرائيل عملياتها العسكرية في قطاع غزة استمرت لمدة سبعة أسابيع خلفت أضراراً ودماراً غير مسبوق منذ بداية الاحتلال عام 1967 أسفرت عن سقوط 2031 قتيلاً منهم 1473 مدنياً و 501 طفلاً وإصابة 11100 فلسطيني بجروح وتهجير قرابة 110000 شخص وتدمير نحو 180000 وحدة سكنية وتضرر وتدمير ما لا يقل عن 75 مدرسة ، مع استمرار النمو الاقتصادي في مساره النزولي وبلوغ معدلات البطالة ما يزيد عن 23.4% عام 2013 وبوجه خاص بطالة الشباب .

#### 1- التقديم العام المحرز في تنفيذ البرنامج :

يعطي برنامج العمل اللائق الفلسطيني ( 2014 – 2016 ) الأولوية إلى تقديم المساعدة التقنية في مجالات إدارة سوق العمل والاستخدام والحماية الاجتماعية ويشمل البرنامج الحالي من

أجل الأراضي العربية المحتلة مجموعة من المشاريع بقيمة حوالي 2.2 مليون دولار أمريكي تخصص نحو 40% من الموارد إلى الاستخدام وللحماية الاجتماعية و 21% لمعايير العمل و 17% إلى الحوار الاجتماعي مع العلم بأن حكومة الكويت الشقيقة تمول لوحدها 85% من برنامج منظمة العمل الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

## 2- التقدم المحرز والإنجازات المحققة في مجالات العمل الرئيسية :

### أ- تعزيز حقوق العمل وتحسين إدارة سوق العمل .

- تم إنشاء مجموعة عمل ثلاثية وأكثر بشأن اقتراح إصلاحات على قانون العمل تتمشي مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات .
- العمل على إيجاد توافق ثلاثي بشأن سياسة وبرنامج جديدين للسلامة والصحة المهنيين على المستوى الوطني في عام 2014 .
- السعي لتحسين وصول الأشخاص المعوقين إلى إدارات التوظيف وتشجيع البرامج الأخرى التي تدعم استحداث الوظائف .
- استمرار الإجراءات الهادفة إلى تعزيز مساهمة منظمات أصحاب العمل والعمال في وضع سياسات عمالة وطنية استباقية وقد أنشأ اتحاد الغرف الفلسطينية وحدة بحوث سياسية في عام 2013 .
- مواصلة الدعم التقني والمالي إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشأن التصدي لاسوأ أشكال عمل الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

### ب- دعم تطوير نظام شامل للضمان الاجتماعي

- دعمت منظمة العمل الدولية إنشاء اللجنة الوطنية الثلاثية للضمان الاجتماعي برئاسة رئيس الوزراء والمكلفة بالمضي قدماً بالقانون الجديد للضمان الاجتماعي .
- أطلقت المنظمة دراسة اكتوارية تقييم وترسي مختلف السيناريوهات لوضع نظام للمعاشات التقاعدية وتأمين الأمومة وإصابات العمل ومن المتوقع أن يوضع القانون الجديد للضمان الاجتماعي في صيغته النهائية في عام 2014 .

### ج- تعزيز فرص العمل وسبل العيش للفلسطينيين نساء ورجال .

- تم إصدار تقرير بشأن انتقال الشباب إلى سوق العمل ( مايو / أيار 2014 ) حيث تمكنت

- شريحة صغيرة من إتمام الانتقال تقدر بنحو 22.6% .
- تم تدريب أكثر من 1700 شخص من فئة الشباب في سياق برنامج " تعرف على قطاع الأعمال " .
- تعمل المنظمة على دعم سبل العيش وفرص العمل في قطاع صيد الأسماك مع تدريب أعضاء التعاونيات بالتركيز على تربية المائيات .
- تتواصل جهود منظمة العمل الدولية لمعالجة التمييز بين الجنسين .
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتقديم المساعدة والدعم لتطوير القدرات لصالح اللجنة الوطنية لتشغيل النساء .
- تقديم الدعم التقني من أجل تنمية التعاونيات لصالح النساء .
- سوف تقوم المنظمة بدعم الجامعة الإسلامية في غزة من خلال إدماج برامج هيكلية للتلمذة الصناعية وإعادة هيكلة المناهج الجامعية وإقرارها .

### 3- الخطوات القادمة :

- دعوة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى دعم مشاركة المنظمة في إعادة اعمار غزة .
- معالجة التراجع في التمويل الذي توفره الجهات المانحة منذ عام 2010 وإيجاد الآليات المناسبة للاستجابة الطارئة للأزمة في غزة .
- السعي إلى صياغة خطة التنفيذ المناسبة بغية جعل برنامج العمل اللائق فعالاً أيضاً في غزة تماشياً مع ما جاء في ملحق تقرير المدير العام إلى الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 بعنوان وضع عمال الأراضي العربية المحتلة والذي تنبأ بضرورة نزع فتيل " القنبلة الموقوتة في غزة " بعد ما يقرب من سبع سنوات من الحصار .
- ومن خلال وثيقة هذا البند وبالنظر إلى التقارير السابقة يبدو أن عملية تنفيذ البرنامج المعزز للتعاون التقني لصالح الأراضي العربية المحتلة في حاجة إلى مزيد من الاهتمام والدعم من مجلس الإدارة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتذليل العقبات والصعوبات التي يواجهها البرنامج وبوجه خاص الأمور المتعلقة بالتمويل حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منه وتوسيع وتنويع الأنشطة والفئات المستهدفة .

وبمناقشة هذا البند ضمن اجتماعات الدورة (322) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي ( جنيف

، نوفمبر / تشرين الثاني 2014 ) اتخذ مجلس الإدارة في هذا الشأن القرار التالي :

أخذ العلم بالتقرير مع دعم مقترحات البرنامج الواردة في الوثيقة (GB.322/POL/7) بما في ذلك دعم إعادة اعمار غزة .

وفي هذا الصدد فقد يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لتكون مشاركة الوفود العربية في مناقشات البند الثاني من جدول أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 بشأن البرنامج والميزانية أكثر فاعلية والمطالبة من جديد بتخصيص مزيد من الموارد المالية ضمن ميزانية منظمة العمل الدولية للمرحلة القادمة لدعم التعاون التقني لصالح المنطقة العربية بشكل عام ولتفعيل البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة بشكل خاص ، وفق ملاحظات المجموعة العربية حول ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى مؤتمر العمل الدولي في كل عام بشأن أوضاع العمالة في الأراضي العربية المحتلة . وفي نفس السياق قد يكون من المفيد التأكيد على قرار الدورة (319) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي ( أكتوبر / تشرين الأول 2013) بشأن البرنامج المعزز للتعاون التقني لصالح الأراضي العربية المحتلة حيث يتضمن هذا القرار المطالبة بمواصلة تخصيص ووضع الموارد تحت تصرف منظمة العمل الدولية لتمكينها من تدعيم التزاماتها التقنية في المنطقة .



#### **البند السابع : الإصلاحات الداخلية لمنظمة العمل الدولية وحصّة التوظيف العربية فيها**

من المفيد أن يتكرر التذكير في كل دورة من دورات مؤتمر العمل الدولي بأن هناك عدة دول عربية ليس لديها موظفين في منظمة العمل الدولية مما يتطلب استمرار الأعضاء العرب بالمجلس في حث مدير عام المنظمة على بذل المزيد من الجهد بشأن زيادة حصّة المنطقة العربية في التعيينات بالوظائف العليا وغيرها بمنظمة العمل الدولية وذلك من خلال العمل على تحقيق التوازن والتوزيع العادل والمنصف للوظائف بين مختلف المناطق مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات المناطق أقل تمثيلاً في إطار مناقشات وتحديد معايير التوظيف والاختيار الجارية ضمن عملية الإصلاح .

بدأت عملية الإصلاح الداخلي منذ أن تولى المدير العام لمكتب العمل الدولي قيادة المنظمة في شهر أكتوبر 2012 حيث تم تقديم تقرير حول الاتجاهات العامة لهذه العملية المتواصلة إلى الدورة (316) لمجلس الإدارة ( نوفمبر / تشرين الثاني 2012 ) وكذلك إلى الدورة (317)

لمجلس الإدارة ( مارس / آذار 2013 ) .

\* أأخذ المجلس في هذا الشأن القرار التالي :

" دعوة المدير العام إلى تقديم مقترحات بشأن تعديل إجراءات التوظيف والاختيار إلى الدورة (320) لمجلس الإدارة ( مارس / آذار 2014 ) مع الأخذ بعين الاعتبار رأي المجلس من حيث شفافية إجراءات التوظيف مع مقترح كامل بشأن الإجراءات والممارسات المتعلقة بمختلف جوانب عملية الإصلاح وإدارة الموارد البشرية التي تأخذ بعين الاعتبار تطلعات المناطق الأقل تمثيلاً لضمان التوازن الجغرافي المنصف .

وتواصلت الأشغال حول مجالات العمل السبعة ذات الأولوية والمتعلقة بالموارد البشرية : سياسة التعاقد ، توزيع العاملين ، التوظيف والاختيار ، التنقل ، تدريب الموظفين ، متابعة سلوك الموظفين وإجراءات المطالبة .

وتم تقديم تقرير عن آخر المستجدات بشأن الإصلاح الداخلي إلى الدورة (320) لمجلس الإدارة ( جنيف مارس / آذار 2014 ) حيث أصدر المجلس في هذه الشأن القرار التالي : " اعتماد التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للموظفين باستثناء المادة ( 4 -2-أ-2 ) ذات العلاقة باشتراط اللغات والتي تنص على :

- يشترط على كل موظف إتقان لغة من لغات العمل بالمنظمة .
  - في حالة أن تكون لغة الأم للموظف لغة من لغات العمل يشترط عليه إتقان لغة ثانية ويمكنه اكتساب اللغة الثالثة .
  - في حالة أن لغة الأم للموظف من غير لغات العمل بالمنظمة يشترط عليه عند الانتداب لغة من لغات العمل ويمكنه اكتساب لغة ثانية من لغات العمل .
- على أن يتم عرض أيه مستجدات على الدورات القادمة للمجلس (322 – 323) " .



### **البند الثامن التنمية المستدامة لما بعد 2015 في المنطقة العربية**

بادرت منظمة العمل العربية باتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن بلورة رؤية عربية توافقية حول متطلبات التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 في الوطن العربي بالتنسيق والتشاور مع أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية من خلال مطالبتهما

بموافاة مكتب العمل العربي برؤيتها ومقترحاتها بشأن الأهداف ذات الأولوية لبرامج التنمية المستدامة .

ويتضمن الجدول التالي ملخص للمقترحات الواردة من أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية إلى المنظمة بشأن أولويات واحتياجات التنمية في المنطقة العربية لما بعد عام 2015 .

|   |                            |                                  |
|---|----------------------------|----------------------------------|
| المواءمة وتضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل<br>4 | الحوار الاجتماعي<br>3      | الحماية الاجتماعية<br>5          |
| الهجرة وتنقل العمالة العربية<br>2   | التشغيل والعمل اللائق<br>5 | المشروعات الصغيرة والمتوسطة<br>3 |
| المرأة وذوي الاحتياجات<br>2   | الاستقرار السياسي<br>1     | الفقر التكنولوجي<br>1            |
| السوق العربية المشتركة<br>1   | مجتمع المعرفة<br>1         | الاقتصادي غير المنظم<br>1        |
| الصحة والسلامة المهنية<br>1   |                            |                                  |

وعقدت منظمة العمل العربية المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة بالتعاون مع وزارة العمل بالمملكة العربية السعودية والبنك الدولي وذلك في مدينة الرياض خلال الفترة 24 – 26 فبراير / شباط 2014 وبمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة ومختلف الجهات الفاعلة في مجالات التخطيط والاقتصاد والمالية والتعليم والتدريب المهني في البلدان العربية وعدد من رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

#### \*\* الهدف العام للمنتدى :

الاتفاق على إطار عام لدعم التنمية والتشغيل في ضوء المتغيرات القائمة وتوافق الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بناء على رؤية مشتركة تكاملية توازن بين مقتضيات الحماية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة واعتمادا على منظومة معلوماتية شاملة .

وقد تجسدت نجاحات هذا المنتدى في التواصل إلى توافق عربي حول أولويات ومتطلبات واحتياجات التنمية وآليات تحقيق أهدافها في البلدان العربية في المرحلة القادمة وذلك من خلال إصدار مجموعة من التوصيات والمنطلقات والمبادئ التي تضمنها " إعلان الرياض للتنمية

والتشغيل " ليشكل خارطة الطريق للوطن العربي في مسيرته التنموية .

وفي هذا السياق ترى منظمة العمل العربية أن هذا المنتدى الذي تناول بالتفصيل أهم الموضوعات المقترحة من البلدان العربية بشأن احتياجاتها التنموية لما بعد 2015 ، يمثل أرضية مشتركة بين مختلف الجهات الفاعلة لتحديد أولويات وكيفية تحقيق أهداف التنمية الشاملة في الوطن العربية ما بعد 2015 وذلك بالتركيز على إعلان الرياض للتنمية والتشغيل ، مع التأكيد على قرار الدورة (80) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية ( القاهرة ، مارس / آذار 2014 ) في هذا الشأن والذي ينص على : " دعوة الدول العربية إلى الأخذ بعين الاعتبار منطلقات وكبادئ ( إعلان الرياض للتنمية والتشغيل ) وكذلك التوصيات الصادرة عن المنتدى والعمل على إدراجها ضمن سياسات وبرامج عملها باعتباره يمثل منهجا متكاملًا للتنمية المستدامة " ويمكن استعراض أهم ما جاء في إعلان الرياض في سياق تطلعات أطراف الإنتاج وذلك على النحو التالي :-

- الالتزام التام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من معاني القيم الإسلامية المتمثلة على وجه التحديد بأحقية العمل والضمان الاجتماعي والعيش الكريم والتنمية المتوازنة والمستدامة في أشمل معانيها والتي يمثل الإنسان فيها الوسيلة والغاية معا .
- أن العمل حق للجميع بدون تمييز مهما كان نوعية ، باعتباره شرطاً من شروط صون الكرامة وركنا من أركان المواطنة والمشاركة الفاعلة ، ورافعة من روافع التنمية وهو ما يساعد على تأسيس روابط اجتماعية كفيلة بعالجة الفجوة الاجتماعية والفجوة بين الأجيال .
- الارتقاء بإداء منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني والرفع من جودة مخرجاتها في إطار شراكة مع القطاع الخاص لتحقيق المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل .
- التأكيد على أهمية الدور الذي تؤديه المرأة في سوق العمل والتأثيرات الإيجابية لمشاركتها على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيعها الدائم على المشاركة وإيجاد المناخ الملائم لها وإيجاد بيئة العمل المناسبة واللائقة بها .
- التأكيد على حق ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل وأهمية وضع سياسات خاصة برعايتهم وتأهيلهم وتشغيلهم بما يمكنهم من أداء دور المنتج في المجتمع .
- دعم وتفعيل الجمعية العربية لمؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني والتي تحتضنها الرياض نظراً للحاجة الملحة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتقنية وثقافة

- العمل والتغيرات مما يساعد على تحسين الإنتاجية والقابلية للاستخدام واستحداث المزيد من فرص العمل .
- تبني برامج شبكات الأمان الاجتماعي لما لها من تأثير قوى للحد من الفقر والعمل على تحقيق المساواة وإعطاء الأولوية للتدخلات التي تستهدف الفئات الأكثر تهميشاً وفقراً وتشجيع الاستثمار في رأس المال البشري .
  - دعم وتفعيل الجمعية العربية للضمان الاجتماعي ببيروت كأداة أساسية في سبيل تعزيز ثقافة الحماية الاجتماعية .



### البند التاسع : التصديق على تعديل 1986 على دستور منظمة الدولية بشأن توسيع التمثيل

#### الأفريقي في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي :

- قام مكتب العمل العربي بمخاطبة الدول العربية للتأكيد على أهمية بلوغ النصاب القانوني من التصديقات على هذا التعديل لوضعه موضع التنفيذ وحث الدول العربية غير المصادقة عليه على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل التصديق عليه .
- إن منظمة العمل العربية تقوم بمتابعة هذا الموضوع منذ خمس سنوات وبصفة مستمرة مع الدول العربية التي لم تصادق بعد على تعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية وذلك للأهمية بالنسبة للبلدان العربية في التوسع في التمثيل الأفريقي في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي .
- لغاية الآن وصل عدد التصديقات إلى 97 ويبقى في حاجة إلى 25 تصديقاً بما في ذلك 3 تصديقات من الدول الصناعية ليدخل حيز التنفيذ .



## القسم الثاني

معلومات أساسية حول الدورة (104)  
لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015

## معلومات أساسية عن جدول الأعمال والبرنامج الزمني للدورة ( 104 ) لمؤتمر العمل الدولي

**: 2015**

**أولاً : تاريخ ومكان انعقاد الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 :**

أ- ستعقد جلسات واجتماعات الدورة (104) لعام 2015 لمؤتمر العمل الدولي كالمعتاد في قصر الأمم وكذلك في مقر مكتب العمل الدولي بجنيف خلال الفترة ما بين 1 - 13 يونيو / حزيران 2015 .

وسيتنظم حفل افتتاح المؤتمر يوم الاثنين الموافق 1 يونيو / حزيران 2015 استناداً لقرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بهذا الشأن.

ب- هذا وستبدأ أعمال الفرق الثلاثة (حكومات/ أصحاب أعمال، عمال) واجتماعات المجموعات الإقليمية بما فيها الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية اعتباراً من صباح يوم الأحد الموافق 31 مايو / أيار 2015 بهدف انتخاب هيئة مكاتب الفرق وتحديد الترشيحات للمناصب المنبثقة عن المؤتمر وكذلك رؤساء المجموعات واللجان المختلفة .

ج- يقوم مجلس الإدارة بدراسة عدد من الإجراءات الهادفة إلى تحسين سير أعمال المؤتمر والتي يمكن تطبيقها بصفة تجريبية أثناء انعقاد الدورة (104) للمؤتمر لعام 2015 بناء على تقييم نتائج الإجراءات التي تم تطبيقها في الدورة (103) لعام 2014 وذلك ضمن بنود جدول أعمال الدورة (323) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (جنيف ، مارس / آذار 2015 ) حيث سيتم إصدار الدليل المعدل للمؤتمر بعد انتهاء هذه الدورة .

\*\*\*

**ثانياً : جدول أعمال المؤتمر :**

**طبقاً لقرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولي يتضمن جدول أعمال الدورة**

**(104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 البنود التالية :**

**\*\* البنود الدائمة :**

1- تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام .

2- مشروع البرنامج والميزانية 2016 – 2017 ومسائل مالية أخرى .

3- المعلومات والتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات .

**\*\* بنود مدرجة من قبل المؤتمر أو مجلس الإدارة .**

كما جرت عليه العادة ، يعالج المؤتمر ثلاثة بنود تقنية وهي :

4- المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل اللائق والمنتج . ( مناقشة عامة ) .

5- تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم ( نشاط معياري مناقشة ثانية ) .

6- مناقشة متكررة عن الهدف الإستراتيجي المتمثل في الحماية الاجتماعية ( حماية العمال) بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة 2008.

\*\*\*

**ثالثاً : مشروع البرنامج الزمني لسير أعمال المؤتمر :**

**الأحد 31 مايو / آيار 2014 :**

اتخذ مجلس الإدارة ( الدورة 300 – نوفمبر / تشرين الثاني 2007 ) قراراً بشأن عقد اجتماعات الفرق خلال اليوم الذي يسبق افتتاح أعمال المؤتمر وذلك لتمكين اللجان الفنية من مباشرة أعمالها بداية من اليوم الأول لانعقاد المؤتمر .

وبالتالي يخصص يوم الأحد الموافق 31 مايو / آيار 2015 للاجتماعات الاعتيادية للفرق الثلاثة ( حكومات – أصحاب أعمال – عمال ) حيث يتم انتخاب هيئة مكاتبها وترشيح أعضاء اللجان المختلفة وكذلك لتنظيم اجتماعات المجموعات الإقليمية ومنها المجموعة العربية التي تعقد عادة الاجتماع التنسيقي الأول بداية من الساعة السادسة مساءً بقاعة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي .

\*\*\*

خلال الدورة (322) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي تم عرض ومناقشة تقرير الفريق العامل المعني بشئون سير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي (الوثيقة GB/322/WP/GBC/1) والتي تضمنت تحليل وتقييم الترتيبات التي تم تطبيقها بصفة تجريبية خلال الدورة (103) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 مع تقديم الترتيبات المقترحة للدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 وكذلك خطة عمل مؤقتة لهذه الدورة ، حيث

- اتخذ مجلس الإدارة في هذا الشأن القرار الذي ينص ضمن أمور أخرى على :
- دعوة مكتب العمل الدولي إلى إجراء مشاورات ثلاثية حول المسائل الواردة في وثيقة هذا البند وذلك قبل شهر مارس / آذار 2015 .
  - وضع خطة عمل نهائية للدورة (104) للمؤتمر العام لعام 2015 مع الأخذ بعين الاعتبار إجراءات الإصلاح التي اعتمدها فريق العمل وذلك قبل شهر مارس / آذار 2015 .

### **\*\* الترتيبات المقترحة للدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015**

- تضمن تقرير الفريق العامل المعني بسير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي مجموعة من الترتيبات الأولية التي يمكن تطبيقها بصفة تجريبية خلال هذه الدورة نذكر منها ما يلي :
- تعقد اجتماعات المجموعات ما قبل المؤتمر يوم الأحد 31 / مايو / أيار بشكل يسمح بإجراء الجلسة الافتتاحية يوم الاثنين 1 يونيو / حزيران صباحاً .
  - عملاً بالتوصية الصادرة عن لجنة أوراق الاعتماد في يونيو / حزيران 2014 ينبغي زيادة الفترة المحددة لإيداع أوراق الاعتماد لتصبح 21 يوماً ( بدلاً من 15 يوماً المنصوص عليها حالياً في النظام الأساسي للمؤتمر ) .
  - قد تقتضي هيكلية المؤتمر أن تعقد الجلسة العامة بالتوازي مع أعمال اللجان خلال الأسبوعين ، على أن تتناول الجلسة العامة في الأسبوع الثاني مواضيع يغلب عليها الطابع السياسي .
  - استناداً إلى جدول أعمال الدورة (104) للمؤتمر ، سوف تتخذ ترتيبات من أجل اللجان التقنية الثلاث ، بما في ذلك لجنة لوضع معيار ولجنة للمناقشة المتكررة ولجنة للمناقشة العامة ، إلى جانب لجنة تطبيق المعايير . كما ستوضع ترتيبات لإجراء تصويت ببناء الأسماء على صك محتمل ، ينبثق عن المناقشة الثانية للبند بشأن " تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم " .
  - سوف تكون الدورة (104) أيضاً من دورات المؤتمر لمناقشة الميزانية ، حيث يتعين أن تبحث اللجنة المالية مقترحات البرنامج والميزانية للفترة 2016 – 2017 ، وتقدمها حتى تعتمدها الجلسة العامة بإجراء تصويت ببناء الأسماء .
  - نظراً إلى أن حفل الاختتام سيكون في نهاية الجلسة الصباحية يوم السبت 13 يونيو / حزيران سوف تعقد دورة مجلس الإدارة التالية للمؤتمر في فترة بعد الظهر من اليوم نفسه.

## **\*\* خطة عمل مؤقتة :**

سوف تعقد الاجتماعات المجموعات التحضيرية يوم الأحد 21 مايو / بيار ومن شأن خطط العمل المؤقتة لجميع اللجان ( اللجان التقنية ولجنة تطبيق المعايير ) أن تضمن تخصيص الوقت الكافي لاجتماعات المجموعات . أما الممارسة الجارية في انعقاد اجتماعات المجموعات قبل كل جلسة عامة للجان التابعة للمؤتمر ، فتبقي على حالها .

## **\*\* الجلسة العامة :**

- الجلسة الافتتاحية ، يوم الاثنين 1 يونيو / حزيران من الساعة 10 إلى الساعة 11.30 صباحاً في قاعة الجمعية العامة في قصر الأمم . وبغية تقصير هذه الجلسة قدر المستطاع ، سيجري تبسيط عملية انتخاب رئيس المؤتمر ونواب الرئيس ، وسوف يدلي المدير العام بكلمته الافتتاحية خلال هذه الجلسة الافتتاحية ، وسيقدم رئيس مجلس الإدارة بإيجاز تقريره بشأن المسائل الرئيسية المتداولة في مجلس الإدارة خلال العام المنصرم . ويلي مداخلته كلمات افتتاحية قصيرة يدلى بها نائبا الرئيس من مجموعة أصحاب العمل ومجموعة العمال .

- سيعقد اجتماع وجيز لقسم البرنامج والميزانية والإدارة التابع لمجلس الإدارة ، بعد ظهر يوم الافتتاح ، أي الاثنين 1 يونيو / حزيران ، كي يتسنى للجنة المالية أن تناقش تقريرها في مرحلة لاحقة خلال الأسبوع الأول .

- مناقشة تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام : من يوم الخميس ، 4 يونيو / حزيران ولغاية يوم الأربعاء 10 يونيو / حزيران ( لا تُعد جلسات عامة خلال نهاية الأسبوع ) .

- سوف تعقد قمة عالم العمل ليوم واحد بعد انتهاء أعمال اللجان التقنية يوم الخميس 11 يونيو / حزيران .

- اعتماد تقارير اللجان: يوم الأربعاء 10 يونيو / حزيران ، بعد الظهر ، ويوم الجمعة 12 يونيو / حزيران ، ويوم السبت 13 يونيو / حزيران ومن الممكن إجراء التصويت يوم الجمعة ، 12 يونيو / حزيران صباحاً .

- سيعقد اجتماع وجيز لقسم البرنامج والميزانية والإدارة التابع لمجلس الإدارة ، بعد ظهر يوم الافتتاح ، أي الاثنين 1 يونيو / حزيران ، كي يتسنى للجنة المالية أن تناقش تقريرها في مرحلة لاحقة خلال الأسبوع الأول .

- مناقشة تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام : من يوم الخميس ، 4 يونيو /

حزيران ولغاية يوم الأربعاء 10 يونيو / حزيران ( لا تُعد جلسات عامة خلال نهاية الأسبوع ) .

- سوف تعقد قمة عالم العمل ليوم واحد بعد انتهاء أعمال اللجان التقنية يوم الخميس 11 يونيو / حزيران .
- اعتماد تقارير اللجان: يوم الأربعاء 10 يونيو / حزيران ، بعد الظهر ، ويوم الجمعة 12 يونيو / حزيران ، ويوم السبت 13 يونيو /حزيران ومن الممكن إجراء التصويت يوم الجمعة ، 12 يونيو / حزيران صباحاً .

## **\*\* اللجان :**

- **اللجنة التنظيمية :** بغية السماح للجان التقنية وللجنة تطبيق المعايير بعقد جلسات افتتاحية قصيرة يوم الاثنين ، 1 يونيو / حزيران بدءاً من الساعة 12 ظهراً ، تجتمع اللجنة التنظيمية في أعقاب الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مباشرة ، عند الساعة 11.30 ظهراً ، لمدة 30 دقيقة لاتخاذ القرارات بشأن برنامج المؤتمر .

- **اللجنة المالية :** وفقاً للتجربة السابقة في دورات المؤتمر لمناقشة الميزانية ، سوف تعقد اللجنة المالية ثلاث أو أربع جلسات خلال الأسبوع الأول من المؤتمر . ومن المزمع على وجه الاحتمال عقد هذه الجلسات يوم الخميس ، 4 يونيو / حزيران ، يوم الجمعة ، 5 يونيو / حزيران . وسوف تعتمد اللجنة تقريرها يوم الاثنين ، 8 يونيو / حزيران . ومن ثم سيجري اعتماد هذا التقرير في الجلسة العامة من بعد ظهر يوم الأربعاء ، 10 يونيو / حزيران . ومن المزمع التصويت على البرنامج والميزانية لفترة 2016 – 2017 يوم الجمعة ، 12 يونيو / حزيران صباحاً .

## ● **لجنة تطبيق المعايير :**

- 1- لن يكون هناك أي تخفيض في عدد الأيام أو في مقدار الوقت المتاح للمناقشات .
- 2- ستكون خطة العمل ، بما في ذلك اجتماعات المجموعات ، مختلفة عن خطط عمل اللجان الأخرى ويتعين أن تكون مدروسة بعناية في فريق العمل الثلاثي التابع للجنة تطبيق المعايير .

- 3- يُبرمج لأن يعتمد المؤتمر تقرير اللجنة في آخر سبت من المؤتمر 13 يونيو / حزيران .

- **لجنة أوراق الاعتماد :** من المقترح تجربة تخفيض الحدود الزمنية في الدورة (104) ،

على أساس وقف العمل بالأحكام المعنية في النظام الأساسي . ولضمان أن يكون المندوبون ومنظمتهم على دراية بهذا الاشتراط يمكن إدراج معلومات عن الترتيبات المقترحة في الوثائق المعنية السابقة للمؤتمر ( أدلة المؤتمر ، وما إلى ذلك ) .

● **لجان المناقشة المتكررة / العاملة :** يظل العدد الإجمالي لأيام العمل تسعة أيام مع الإبقاء على نفس تسلسل الجلسات وعددها واجتماعات المجموعات ، كما هو متاح حالياً . وتجتمع اللجان مرتين يومياً مع إمكانية تمديد الجلسات / عقد جلسات مسائية ، حسب مقتضى الحال . وتقدم تقارير اللجان مباشرة إلى الجلسة العامة لاعتمادها بعد أن تعتمدها هيئة مكتب اللجنة بالنيابة عن اللجنة.

● **لجنة وضع المعايير ، المناقشة الثانية :** تكون المدة الكاملة لأعمال لجنة وضع المعايير تسعة أيام بما في ذلك لجنة الصياغة التابعة للجنة ، وتقدم مشروع التقرير والصك المقترح إلى الجلسة العامة يوم الجمعة 12 يونيو / حزيران ، كأول بند في الصباح . وسوف يتعين إعادة جدول اجتماع لجنة الصياغة التابعة للمؤتمر ، التي تجتمع في الوقت الحاضر بعد اعتماد التقرير والصك في الجلسة العامة للمؤتمر . ويجري التصويت في جلسات الصباح مباشرة بعد التصويت على البرنامج والميزانية للفترة 2016 – 2017 .

**رابعاً : معلومات أولية عن جدول وسير أعمال المؤتمر**

● **اجتماعات الفرق :**

بطلب من الشركاء الاجتماعيين ولتمكين اللجان الفنية من البدء في أشغالها في اليوم الأول لانطلاق المؤتمر فقد تم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتمكين الفرق الثلاثة من عقد اجتماعاتها التحضيرية يومى الأحد 2015/5/31 والاثنين 2015/6/1 صباحاً قبل الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وذلك لانتخاب هيئة مكاتب الفرق وتقديم الترشيحات لعضوية اللجان المختلفة .

كما تعقد المجموعات الإقليمية ومنها المجموعة العربية اجتماعاتها التنسيقية . يوم الأحد الموافق 31 مايو / أيار 2015

● **الجلسة الافتتاحية :**

من المتوقع أن تبدأ الجلسة الافتتاحية يوم الاثنين الموافق 2015/6/1 الساعة (11.00) صباحاً في قاعة المؤتمر بقصر الأمم مع دعوة الوفود لانتخاب هيئة مكتب المؤتمر وتشكيل اللجان الفنية المختلفة واتخاذ القرارات التي قد تكون ضرورية .

ويتم عقد اجتماع اللجنة التنظيمية بعد الجلسة الافتتاحية مباشرة لاتخاذ مجموع من القرارات المتعلقة بالترتيبات الخاصة بالمؤتمر .

### **اشغال اللجان الفنية الاثنىين : 2015/6/1 - الاربعاء 2015/6/10**

تبدأ أشغال اللجان أول أيام المؤتمر ولغاية يوم الأربعاء الموافق 2015/6/10 ويتم اعتماد تقارير اللجان الفنية المشكلة لدراسة البنود (4-5-6) فى الجلسة العامة ليوم الجمعة 2015/6/12 ( البنود 4-5 ) ويوم السبت 2015/6/13 ( البند 6 ) ومن المتوقع ايضاً اجراء عملية التصويت على التوصية بشأن انتقال القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم وكذلك مشروع البرنامج والميزانية 2016-2017 يوم الجمعة 2015/6/12 .

### **الجلسات العامة : الخميس 6/4 – الجمعة 2015/6/12.**

تعقد الجلسات العامة للمؤتمر خلال هذه الفترة صباحاً ومساءً لمناقشة تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام .

ويتم عقد قمة عالم العمل يوم الخميس الموافق 2015/6/11 .

### **الجلسة الختامية : السبت الموافق 2015/6/13**

تعقد الجلسة الختامية مع نهاية الفترة الصباحية ليوم السبت الموافق 2015/6/13 .

### **بنود المؤتمر**

#### **1- تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام :**

تكون مناقشة هذه التقارير في الجلسة العامة .

أ) تقرير رئيس مجلس الإدارة حول أنشطة وأشغال المجلس خلال الفترة ما بين يونيو –

حزيران 2014 ويونيو – حزيران 2015 بمعني دورات المجلس أرقام ( 321 –

322-323) .

#### **ب) تقرير المدير العام :**

يقدم المدير العام تقريره إلى المؤتمر حول " موضوع من مواضيع الساعة بشأن

السياسة الاجتماعية، مع مرفق للتقرير عن أوضاع العمال في الأراضي العربية

المحتلة " وذلك خلال الجلسة الافتتاحية .

ملحق تقرير المدير العام عن متابعة أوضاع العمال في فلسطين والأراضي العربية

المحتلة الأخرى وذلك خلال الجلسة الافتتاحية .

عملا بمضمون الفقرات العاملة بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة "القرار الصادر في الدورة 66 لمؤتمر العمل الدولي لعام 1980"، فمن المقرر إيفاد بعثة رفيعة المستوى تزور المنطقة في نهاية شهر مارس / آذار عام 2015. هذا وتهدف البعثة في أعمالها إلى وصف المعاناة الشديدة التي يتحملها الناس في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل وفي الأراضي اللبنانية المحتلة. وإلى انخفاض النشاط الاقتصادي انخفاضاً حاداً بما يؤدي إلى تفشي الفقر والعمالة غير المستقرة والبطالة، وسوف يعرض هذا التقرير على المؤتمر عند إعداده لاحقاً .

## 2- البرنامج والميزانية ومسائل مالية أخرى

وفق نظام العمل بالمؤتمر تتكون اللجنة المالية من ممثلي الحكومات وسيتم تشكيلها لدراسة ومناقشة واعتماد البرامج والميزانية لمنظمة العمل الدولية 2016-2017 وكذلك الأوضاع المالية للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر / كانون الأول 2014) والنظر في أية مسائل مالية أخرى محالة من مجلس الإدارة .

ومن المهم في هذا الموضوع، حث السادة الأعضاء العرب الحكوميين باللجنة المالية على بذل مزيد من الجهود ومطالبة مكتب العمل الدولي تخصيص المبالغ المناسبة لدعم وتعزيز برامج التعاون الفني لصالح البلدان العربية وفق احتياجاتها في المرحلة القادمة وبوجه خاص تقديم المزيد من العون الفني للسلطة الفلسطينية ودعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية

## 3- معلومات وتقارير عن تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية

أن لجنة تطبيق المعايير التابعة للمؤتمر، هي واحدة من اللجنتين الدائميتين التابعتين للمؤتمر. وهي ثلاثية تضم ممثلين عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال.

تجتمع اللجنة لدراسة المعلومات والتقارير المقدمة من الحكومات بموجب المواد ( 19 - 22 - و 35) من الدستور حول ما تم اتخاذه من إجراءات بشأن الاتفاقيات والتوصيات تماشياً مع تقرير لجنة الخبراء لتطبيق الاتفاقيات والتوصيات . ويتكون التقرير المعروض على المؤتمر من جزئين حيث يتضمن الجزء الأول الملاحظات المتعلقة بتطبيق الاتفاقيات المصادق عليها ويتضمن الجزء الثاني الدراسة العامة للتقارير المقدمة بموجب المواد ( 19 - 22 ) . وتتناول الدراسة الاتفاقيات والتوصيات التالية :-

- الاتفاقية رقم (11) لعام 1921 بشأن حق التنظيم ( الزراعة ).
- الاتفاقية رقم (141) لعام 1975 بشأن منظمات العمالة الريفية .
- التوصية رقم (149) لعام 1975 بشأن منظمات العمالة الريفية .

#### **4- المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل اللائق والمنتج ( مناقشة عامة )**

تم إدراج موضوع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل اللائق والمنتج ضمن بنود جدول أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 بقرار من الدورة (319) لمجلس الإدارة ( جنيف اكتوبر / تشرين الأول 2013) .

ويعتبر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة قطاعاً محورياً لتدخلات منظمة العمل الدولية بالنظر إلى حجم القوى العاملة فيه وفي ضوء الاحتياجات المتنامية للدول الاعضاء للخدمات الاستشارية للمنظمة في مجال السياسة المتعلقة بهذا القطاع بسبب مواجهة جميع البلدان مشكلات جديدة في مجال التشغيل .

ويتضمن تقرير مكتب العمل الدولي الذي يشكل اساس المناقشة العامة معلومات محدثة بشأن دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية وكذلك التحديات التي يواجهها القطاع والعاملين فيه حيث تم تحديد ثلاثة تحديات وصعوبات كبيرة قد تعوق تنميته " مدخل التمويل - مدخل الكهرباء - منافسة القطاع غير المنظم " ، كما يستعرض التقرير المسائل التالية " مدخل التمويل - تدريب المبادرين - توفير مناخ ملائم للشركات - إدماج الشركات في القطاع المنظم وزيادة الانتاجية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة "

#### **5- تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم ( نشاط معياري - مناقشة ثانية )**

يحتل الاقتصاد غير المنظم مكانة هامة في العالم حيث أنه يستخدم ما بين 40 إلى 80% من اليد العاملة في البلدان النامية وأصبح الانتقال نحو الاقتصاد المنظم يمثل أولوية في سياسات البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وتم إدراج هذا النشاط المعياري من مجلس إدارة مكتب العمل الدولي ( الدورة 317- مارس / آذار 2013) ضمن جدول أعمال الدورة (103) وكذلك الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي .

وفي ضوء المناقشة الأولى لهذا البند اتخذ مؤتمر العمل الدولي في الدورة (103) لعام 2014 قرار بإدراج موضوع الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم ضمن جدول أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 - مناقشة ثانية

بهدف اعتماد توصية فى هذا الشأن حيث قام مكتب العمل الدولى بأعداد تقرير جديد يتضمن نص التوصية المقترحة وتعميمه على الحكومات ومن خلالها على منظمات أصحاب الاعمال والعمال الأكثر تمثيلاً لإبداء الرأى وتقديم الملاحظات والمقترحات بشأن تعديل النص وستقوم اللجنة المنبثقة عن المؤتمر بمناقشة ردود اطراف الانتاج وكذلك التوصية المقترحة .

## 6- مناقشة متكررة حول الهدف الإستراتيجى المتمثل فى العمالة بموجب متابعة إعلان

### منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة 2008

اعتمد مؤتمر العمل الدولى فى دورته (97) لعام 2008 إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة والتي تعبر على الطابع العالمى لأجندة العمل اللائق : على جميع أعضاء المنظمة وضع موضع التنفيذ سياسات تركز على الأهداف الإستراتيجية وهى العمالة ، الحماية الاجتماعية ، الحوار الاجتماعى والمبادئ والحقوق الاساسية فى العمل .

وفى إطار عملية متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة لعام 2008 ، تم وضع إطار مناقشة متكررة من قبل مؤتمر العمل الدولى حول هدف من الأهداف الإستراتيجية الأربعة بصفة دورية لتفهم الوضع ومختلف احتياجات الأعضاء ذات العلاقة بكل هدف إستراتيجى وتقديم الدعم المناسب وسيتناول هذا البند من جدول أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2015 الهدف الإستراتيجى المتمثل فى الحماية الاجتماعية ( حماية العمالة ) .

ووفق توجهات الدورة (320) لمجلس الإدارة ( جنيف مارس / آذار 2014 ) قام مكتب العمل الدولى بأعداد تقرير حول البند السادس من جدول أعمال الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولى لعام 2015 بالتركيز على اربعة عناصر اساسية لحماية العمال " سياسات الأجور ، ترتيبات فى مجال أوقات العمل ، السلامة والصحة المهنية وحماية الأمومة " حيث ان هذه الموضوعات تدخل فى صلب اهتمامات المنظمة منذ نشأتها عام 1919 وتبقى تحتفظ بأهمية بالغة بالنسبة للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على الرغم من التغيرات العميقة التى جرت على عالم العمال والتغيرات الاقتصادية والسياسية خلال القرن الماضى .

## **\*\* لجنة النظم :**

تجتمع هذه اللجنة عند الحاجة في حالة وجود مقترحات لتعديل نظام العمل بالمؤتمر .

## **\*\* اللجنة التنظيمية**

تتكون اللجنة من (28) عضوا عن فريق الحكومات ، (14) عضوا عن فريق منظمات أصحاب العمل (14) عضوا عن فريق العمال وتقوم بتنظيم سير أعمال المؤتمر ويمكن دعوتها للاجتماع في أي وقت لدراسة موضوعات محددة .

## **\*\* لجنة اعتماد العضوية :**

تتكون اللجنة من ممثل عن الحكومات وممثل عن أصحاب العمل وممثل عن العمال وتكون اجتماعاتها مغلقة ( المادة (5) والقسم (ب) من دستور منظمة العمل الدولية ) .

## **7- تشكيل الوفود :**

تتكون الوفود المشاركة في مؤتمر العمل الدولي من أربعة اعضاء ( 2 حكومات ، 1 أصحاب عمل ، 1 عمال ) ، ويمكن ان يكون لكل عضو مستشارين فنيين بواقع (2) مستشار) لكل بند فني وبالتالي يمكن مرافقة (8) مستشارين فنيين فقط . لكل عضو مشارك في الدورة (104) لمؤتمر العمل الدولي 2015 مع الأخذ بعين الاعتبار القرارات المتعلقة بمشاركة المرأة في اجتماعات منظمة العمل الدولية .

## **8- تسجيل المتحدثين**

### **- تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام :**

بإمكان الأشخاص الراغبين في إجراء مداخلة التسجيل في وقت مبكر بداية من يوم الاربعاء الموافق 1 ابريل / نيسان 2015 عن طريق الفاكس أو الهاتف أو البريد الإلكتروني على النحو التالي :

• الهاتف : + 41227997476

• الفاكس : + 41227998944

• بريد الكتروني : [orateurs@ilo.org](mailto:orateurs@ilo.org)

ويتم التسجيل أثناء انعقاد المؤتمر بالتوجه إلى مكتب تسجيل المتحدثين على أن يتم قفل باب

التسجيل يوم الاثنين 8 يونيو / حزيران 2015 الساعة السادسة مساءً .

**9- حجز قاعات الاجتماعات :**

على من يرغب في حجز قاعة اجتماعات التقدم بطلب بداية من يوم الاثنين الموافق  
13 ابريل / نيسان 2015 عن طريق البريد الإلكتروني [ilcrooms@ilo.org](mailto:ilcrooms@ilo.org) .



## القسم الثالث

استنتاجات الاجتماع التسيقي

للأعضاء العرب

بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي

( الدورة (322) – جنيف ، نوفمبر / تشرين الثاني 2014 )

**تقرير عن الاجتماع التنسيقي  
للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي  
جنيف، 6 نوفمبر / تشرين الثاني 2014**

كما جرت العادة عقدت منظمة العمل العربية الاجتماع التنسيقي للأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي على هامش اجتماعات الدورة 322 لمجلس الإدارة (جنيف، نوفمبر / تشرين الثاني 2014) وذلك يوم الخميس الموافق 6 نوفمبر / تشرين الثاني 2014، وبرئاسة معالي السيد أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية وحضور نحو 25 مشاركاً في هذه الدورة من بينهم عدد من السفراء العرب المعتمدين بجنيف. ويهدف الاجتماع إلى تحقيق المزيد من الدعم والتنسيق داخل المجموعة العربية بشأن الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات واحتياجات المنطقة العربية في المرحلة القادمة في مختلف مجالات العمل والعمال حيث تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع والذي اعتمد من المشاركين البنود التالية:

1- عملية الإصلاحات الداخلية ومعايير الاختيار والتوظيف في منظمة العمل الدولية.

2- التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 – المنطقة العربية.

3- البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة .

افتتح معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية أعمال الاجتماع بكلمة رحب فيها بالمشاركين وبوجه خاص الأعضاء العرب الجدد في مجلس الإدارة مع الشكر والتقدير إلى الأعضاء العرب الذين غادروا المجلس على الجهود التي بذلوها لدعم المطالب العربية على أن يتواصل دعم روح التعاون والتنسيق والتوافق داخل الكتلة العربية لتحقيق المزيد من الإنجازات لصالح البلدان العربية. ثم استعرض معاليه بايجاز أبرز النتائج الصادرة عن الدورة 82 لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (أبوظبي أكتوبر/تشرين الأول 2014) وكذلك التحضيرات الجارية لعقد الدورة 42 لمؤتمر العمل العربي لعام 2015 والتي ستشهد احتفالات المنظمة باليوبيل الذهبي.

وعرض معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماع وتقديم التوضيحات المتعلقة بها بشكل تفصيلي وشامل.

كما قدمت السيدة ندى الناشف توضيحات وافية حول الإنجازات والصعوبات التي تواجه تنفيذ البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة.

أيضاً ألقى سعادة الدكتور إبراهيم خريشه سفير فلسطين بجنيف كلمة لإحاطة المشاركين علماً بواقع الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى الأضرار الجسيمة في الأرواح ودمار المنازل والمنشآت في غزة جراء العدوان الغاشم

للاحتلال الإسرائيلي على القطاع خلال الأشهر القليلة الماضية.

ومن خلال المناقشات وتبادل الآراء فيما بين المشاركين الذين أعربوا عن الشكر والتقدير إلى منظمة العمل العربية على استمرارية عقد هذه الاجتماعات الهامة وإعداد الوثائق الخاصة بها وتأمين دور وجهود المنظمة المتواصلة لتعزيز ودعم التعاون والتنسيق بين الوفود العربية، فقد تم التوصل إلى التوصيات التالية:

### **البند الأول: الإصلاحات الداخلية ومعايير الاختيار والتوظيف في منظمة العمل الدولية**

- التأكيد على ضرورة استمرار المجموعة العربية في المطالبة بالمزيد من التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية ودعم الجهود التي تبذلها منظمة العمل العربية في هذا الشأن.
- ضرورة استمرار المجموعة العربية في المطالبة بزيادة حصة التوظيف العربية في منظمة العمل الدولية في اطار تحقيق التوزيع العادل والمنصف وفق الكوتة المخصصة للاقليم والمجموعات ومنها المنطقة العربية وذلك من خلال إيلاء المزيد من الاهتمام بهذا الموضوع واستمرار المطالبة بقدر من المرونة في المعايير بما يساعد على تجاوز بعض السلبيات التي قد تعوق التحاق الكفاءات العربية بالمنظمة في المقر والمكاتب الخارجية وبوجه خاص المعايير المتعلقة بلغات العمل.
- تشجيع وتقديم الحوافز المناسبة للمرشحين العرب وبوجه خاص حديثي التخرج للالتحاق بمختلف البرامج التي تنفذها منظمة العمل الدولية في جميع المواقع في العالم سواء برامج التعاون الفني التي تفتح الباب لاستقطاب خبراء عرب او برامج التدريب وتوظيف المتدربين التي تساعد على مزيد من التدرج في هياكل المنظمة .

### **البند الثاني : التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 – المنطقة العربية**

- تامين جهود منظمة العمل العربية لعقد المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل ( الرياض فبراير / شباط 2014) بمشاركة اطراف الإنتاج الثلاثة ومختلف الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بقضايا التنمية في البلدان العربية .
- دعم جهود منظمة العمل العربية لطرح اعلان الرياض الصادر عن المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل (الرياض 2014 ) ضمن فعاليات ووثائق القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية القادمة من اجل اصدار قرار على اعلى مستوى باعتماد الإعلان

في صيغة خارطة طريق بشأن الأولويات والاحتياجات الفعلية للتنمية المستدامة في البلدان العربية لما بعد عام 2015 .

- العمل على تنظيم زيارات ميدانية للبلدان العربية بالتعاون والتنسيق المشترك بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية للوقوف على واقع الأوضاع الراهنة والتحديات التنموية التي تواجهها المنطقة العربية وتحديد الاحتياجات الفعلية في مجالات التعاون الفني في المرحلة القادمة .
- الترحيب بمقترح الربط بين قضايا العمل وحقوق الانسان على ان يتم التشاور والتنسيق بين السفراء العرب بجنيف وبالتعاون مع منظمة العمل العربية لوضع تصور واضح لهذا الموضوع وإيجاد الصيغة والتوقيت المناسبين لطرحه ضمن فعاليات واجتماعات مجلس حقوق الانسان للأمم المتحدة خلال شهر يونيو/حزيران 2015 بما يسمح للوفود العربية لدى الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 بالمشاركة في هذا النشاط الهام .

### البند الثالث : البرنامج المعزز للتعاون التقني من اجل الاراضى العربية المحتلة

- الشكر والتقدير الى السيدة ندى الناشف مديرة المكتب الاقليمي لمنظمة العمل الدولية للبلاد العربية على الإنجازات التي تحققت بتنفيذ البرنامج المعزز للتعاون التقني في الاراضى الفلسطينية المحتلة وعلى جهودها المتواصلة لايجاد الحلول المناسبة للتغلب على الصعوبات التي يواجهها هذا البرنامج وبوجه خاص السعي الى توفير نحو مليون دولار امريكي من موارد المنظمة لصالح مشاريع البرنامج .
- الشكر والتقدير الى دولة الكويت الشقيقة على الاستمرار في تقديم مساهمة مالية هامة في موازنة البرنامج المعزز للتعاون التقني من اجل الاراضى العربية المحتلة مع دعوة باقى الدول العربية على المبادرة بتقديم الدعم المالى لصالح مشروعات البرنامج مما يساعد على توفير المزيد من فرص العمل وتعزيز استقرار الشعب الفلسطيني على اراضيه .
- دعوة مجلس الإدارة والمدير العام لمكتب العمل الدولي الى بذل مزيد من الجهود بشأن ما يلي :

1- اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لاعادة انعاش الصندوق الفلسطيني للتشغيل والضمان الاجتماعى وتوفير مقومات تفعيله وتحقيق الأهداف المرجوة من انشائه بمشاركة منظمة العمل الدولية وذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة لاعادة الاعمار والاستفادة من المبالغ المالية التي التزمت بتوفيرها مجموعة من الدول والجهات المانحة لتنفيذ البرنامج .

2- التركيز على التغييرات السياسية الإيجابية التي تمر بها المنطقة واستعدادات المجتمع الدولي للمساهمة في إنجاح عملية إعادة الاعمار وإيجاد الصيغة المناسبة لاشراك منظمة العمل الدولية بقوة في هذه العملية وتنفيذ المزيد من المشروعات الموجهة للحد من تفاقم معدلات البطالة وتنمية التشغيل وإعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الفلسطيني وبناء المؤسسات الفلسطينية وتحقيق إنجازات ملموسة لعمال وشعب فلسطين .

3- السعي الى تذليل الصعوبات المالية التي يواجهها البرنامج المعزز للتعاون التقني من اجل الاراضى العربية المحتلة وذلك من خلال تنويع مصادر التمويل والبحث عن جهات مانحة أخرى وكذلك تخصيص جزء من تمويل مشروعات البرنامج ضمن موارد منظمة العمل الدولية .

4- القيام بالمشاورات اللازمة من اجل إيجاد الصيغة المناسبة لتحقيق المطالب العربية المتكررة بشأن طرح التقرير السنوي للمدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال في الاراضى العربية المحتلة ضمن فعاليات واجتماعات دورة مؤتمر العمل الدولي في نفس السنة .

- دعم جهود دولة فلسطين للحصول على عضوية كاملة في منظمة العمل الدولية  
- الترحيب بمقترح السيد خليفة مطر (أصحاب اعمال/الامارات ) باجراء مداخلة امام مجلس الإدارة عند مناقشة البند الخاص بالبرنامج المعزز للتعاون التقني من اجل الاراضى العربية المحتلة بشأن ابراز موقف المجموعة العربية ومطالبها واحتياجاتها بشأن هذه القضية العربية الهامة في المرحلة القادمة على ان تتم صياغة الكلمة بالتعاون مع منظمة العمل العربية وممثلي فلسطين .

5- تقديم مزيد من الدعم المالي لإنعاش وتفعيل الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية لتمكينه من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها .

6- تطوير البرنامج المعزز للتعاون التقني لصالح الأراضى العربية المحتلة من أجل تنفيذ المزيد من الأنشطة العملية التي تستجيب إلى الاحتياجات الفعلية وأولويات العمال والشعب الفلسطيني .

7- تنشيط وتفعيل البرنامج المعزز للتعاون التقني لصالح الأراضى العربية المحتلة وإيجاد الحلول المناسبة لتذليل الصعوبات التي ستعترض عملية تنفيذ الأنشطة بفاعلية وبوجه خاص التراجع المستمر في التمويل وذلك من خلال تخصيص جزء من تكاليف المشروعات ضمن الموازنة العادية لمنظمة العمل الدولية واستقطاب جهات مانحة أخرى

تسمح بالتوسع في الأنشطة وتنويعها وتحقيق المزيد من لإنجازات الملموسة لشعب  
وعمال فلسطين .

8- إيجاد الطرق المناسبة لإشراك منظمة العمل الدولية في عملية إعادة الإعمار في غزة  
والأستفادة من نتائج المؤتمر الدولي الذي عقد لهذا الغرض في القاهرة في شهر أكتوبر /  
تشرين الأول 2014 .



## مداخلة باسم المجموعة العربية

تعرب المجموعة العربية عن الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية بإدارته الحكيمة وأجهزتها الدستورية على الاستمرار فى تنفيذ قرارى المؤتمر فى دورتيه 1974-1980 بشأن تقديم تقرير سنوى إلى دورة المؤتمر حول "اوضاع العمال وأصحاب العمل فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى" وعلى مدى اهتمامها بتحسين الأوضاع الانسانية والاقتصادية والاجتماعية التى تعيشها شعوب الاراضى المحتلة من خلال تقديم تقرير إلى دورة نوفمبر تشرين الثانى من كل عام لمجلس الإدارة عن مدى التقدم فى تنفيذ البرنامج المعزز للتعاون التقنى لصالح الاراضى العربية المحتلة والذى بدأت فى تطبيقه منظماتنا العتيدة منذ عدة سنوات فى ظل استمرارية الممارسات التعسفية للاحتلال الاسرائيلي لحوالى نصف قرن من الزمن .

كل هذه الاجراءات والتوجهات محمودة فى ظروف طبيعية تساعد على تحقيق انجازات ملموسة على ارض الواقع فى اطار اختصاصات منظماتنا والأهداف النبيلة التى أنشئت من اجلها وقوامها العدالة الاجتماعية غير اننا وعلى علم من اطراف الانتاج الثلاثة فى الدول الاعضاء وبوجه خاص الزملاء اعضاء مجلس الادارة الموقر نتابع بقدر قليل من الاهتمام التقدم والنتائج البسيطة التى تعود على العمال وأفراد اسرهم وعلى الشعب عامة فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى من خلال الجهود الكبيرة التى تبذلها منظمة العمل الدولية فى هذا الشأن . بل ربما تتفقون معنا على ان الاوضاع الراهنة اذا لم تبقى على حالها فهى مع الاسف فى النزول نحو الاسوأ بسبب خطورة انهيار عملية مفاوضات السلام وتكريس الاحتلال الاسرائيلي بمزيد من الدعم لخطط وبرامج الاستيطان والتوسع وتشديد الحصار على غزة منذ ما يزيد عن سبع سنوات وكذلك القيود الصارمة المفروضة على تنقل الاشخاص ومستلزمات الانتاج وإعادة الاعمار وانتهاك سافر لحقوق الانسان ومعايير العمل الدولية مما يؤدي إلى تزايد العنف والتوترات وشلل الانشطة الاقتصادية وتراجع معدلات النمو و استفحال الفقر وتفاقم معدلات البطالة . فكيف يمكن لمنظمة العمل الدولية جعل العمل اللائق حقيقة فى غزة والناس يعيشون فى سجن كبير والغالبية العظمى تعتمد على المساعدات والمعونات الانسانية . وتعتقد المجموعة العربية ان برنامج العمل اللائق فى فلسطين قد ولد ميتا فى منطقة لا تملك ولا تتحكم فى مواردها ومقومات تنشيط القطاعات الانتاجية القادرة على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة اذا لم ينتقل المجتمع الدولى بمؤسساته الفاعلة من الصيغ والعبارات المتكررة للإدانة وإظهار التعاطف إلى مرحلة التحركات الجدية لمنع الانتهاكات

والجرائم الاسرائيلية وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي عن كامل التراب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة الاخرى فى اطار الواجبات والمسؤوليات القانونية للمجتمع الدولى ومؤسساته ومنها منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة فى مجالات اختصاصاتها ورسالتها النبيلة والتي تقتضى منها إطلاق صافرات الإنذار ودق ناقوس الخطر فى ضوء ما شهده العالم من عجز المجتمع الدولى ومتابعته السلبية لما لحق بغزة من دمار شامل طال المدارس ومؤسسات الاغاثة الانسانية وآلاف القتلى والجرحى جراء العدوان العاشم للاحتلال الاسرائيلي لمدة تزيد عن ثلاثة اسابيع . فهل هذا العدوان يدخل فى اطار الرد المباشر على الملاحظات الرئيسية التي جاءت فى تقرير المدير العام المقدم إلى الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 حول عمال الاراضى العربية المحتلة ، والتي تنص على ضرورة نزع فتيل القنبلة الموقوتة فى غزة ، وهل بإمكان اية جهة تحقيق انجازات ملموسة لتنشيط الاقتصاد وتحسين الاوضاع الانسانية ومستوى معيشة السكان فى الاراضى العربية المحتلة ، وكان رد منظمنا على هذه المسائل ضمن الاستنتاجات الواردة فى تقرير المدير العام 2014 سالف الذكر وبوجه خاص ما يلي :-

إذا لم يتم ازالة القيود الكثيرة المفروضة على النشاط الاقتصادي الناجمة عن الاحتلال فمن غير الممكن توقع اى تحسن مستدام فى وضع العمال وأصحاب العمل فى فلسطين .

ومن خلال متابعة الجهود التي بذلتها منظمة العمل الدولية منذ سنوات عديدة بشأن متابعة وتحسين الاوضاع الانسانية والاقتصادية والاجتماعية للعمال وأصحاب العمل فى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الاخرى سواء من خلال التقرير السنوى للمدير العام إلى مؤتمر العمل الدولي والذي أصبح ذو طابع شكلى وروتينى فى اطار تنفيذ قرارى المؤتمر 1974 – 1980 ولم يحقق نتائج تذكر على الرغم من الملاحظات المتكررة التي تقدمها المجموعة العربية حول هذا التقرير أو من خلال تنفيذ أنشطة اخرى ضمن البرنامج المعزز للتعاون التقنى لصالح الاراضى العربية المحتلة وتباطئ القدم فى الانجازات وتقلص مردوده من سنة إلى أخرى نتيجة الصعوبات التي يتعرض إليها من حيث ظروف العمل وتوفير الموارد المالية اللازمة والتي أصبحت تعتمد فقط على مساهمات دولة الكويت الشقيقة بنحو 85% . فان المجموعة العربية تؤكد على ضرورة تحمل مجلس الإدارة مسؤوليته والتفاعل مع هذه القضايا بمزيد من الاهتمام والإيجابية وعدم الاكتفاء بأخذ العلم بالتقرير بل من خلال تقديم التوجيه والإرشاد إلى مكتب العمل الدولي لتفعيل دوره فى هذا الشأن مع التركيز على النقاط التالية :-

- 1- الاخذ بعين الاعتبار المطالب العربية المتكررة والتي تقدمها المجموعة العربية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي ضمن ملاحظاتها على ملحق تقريره إلى دورة مؤتمر العمل الدولي السنوية بشأن وضع العمال في الاراضى العربية المحتلة .
- 2- يتضمن تقرير المدير العام السنوى إلى مؤتمر العمل الدولي بعنوان وضع العمال في الاراضى العربية المحتلة تشخيص ووصف دقيق للأوضاع المؤلمة التي يعيشها شب وعمال فلسطين على ارض الواقع بحيادية وشفافية ويقدم العديد من المقترحات والاستنتاجات للحد من تدهور هذه الاوضاع عاماً بعد عام غير ان هذه المقترحات تبقى في الغالب حبراً على ورق الامر الذي يتطلب تبني خطوات عملية وحشد دعم دولى لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتحسين مستوى المعيشة وذلك من خلال صياغة الملاحظات والمقترحات الختامية لتقرير المدير العام فى شكل خطة عمل قصيرة ومتوسطة المدى يتم تمويلها ودعمها بالأساس من منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع مختلف الجهات العربية والإقليمية والدولية المانحة على ان تتكفل منظمة العمل الدولية بالجوانب ذات العلاقة باختصاصاتها وأهدافها السامية .
- 3- ايجاد الصيغة المناسبة لإشراك جميع وفود مؤتمر العمل الدولي فى مناقشة أوضاع ومعاونة شعب وعمال فلسطين وفى المكان الطبيعي فى الجلسة العامة ضمن جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي باعتبار التقرير المقدم حول أوضاع العمال فى الاراضى العربية المحتلة جزء لا يتجزأ من تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى دورة المؤتمر .
- 4- تقديم مزيد من الدعم المالى لإنعاش وتفعيل الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية لتمكينه من تحقيق الاهداف التى انشئ من اجلها .
- 5- تطوير البرنامج المعزز للتعاون التقنى لصالح الاراضى العربية المحتلة من اجل تنفيذ المزيد من الانشطة العملية التى تستجيب إلى الاحتياجات الفعلية وأولويات العمال والشعب الفلسطيني .
- 6- تنشيط وتفعيل البرنامج المعزز للتعاون التقنى لصالح الاراضى العربية المحتلة وإيجاد الحلول المناسبة لتذليل الصعوبات التى تعترض عملية تنفيذ الانشطة بفاعلية وبوجه خاص التراجع المستمر فى التمويل وذلك من خلال تخصيص جزء من تكاليف المشروعات ضمن الموازنة العادية لمنظمة العمل الدولية واستقطاب جهات مانحة اخرى تسمح بالتوسع فى الانشطة وتنويعها وتحقيق المزيد من الانجازات الملموسة لشعب وعمال فلسطين .

7- ايجاد الطريق المناسبة لإشراك منظمة العمل الدولية فى عملية إعادة الاعمار فى غزة والاستفادة من نتائج المؤتمر الدولى الذى عقد لهذا الغرض فى القاهرة فى شهر أكتوبر / تشرين الاول 2014 .

